مبحث صفات المعاني

السميع البصير بالعليم لما في السمع والبصر من الايهام ووجهه انه اذا علم ما ورد به السمع وجب الايمان به ولا يعدل عن ظاهره الا اذا احاله العقل كاهرا فيأول وقد ورد السمع في السمع والبصر ولم يحل العقل ظاهرهما فوجب الايمان بهما ولا يوجب الايهام نفيهما عن الباري اذ لو لم يرد بهما سماع فان الشرا الصفات لا يخلوا عن بعض الايهام لوجود معان لما في الشاهد مستحيلة على الباري **قوله** بزيادة كونه قد ذكر تقدم توجيهه كونه تمامع كونه ثلاث صفات او اربع وكون الصفات به عشر او احدى عشرة **قوله** لصفتي التقدم والبقاء يعني تقدم ما فيهما من الخلاف وان الحق انهما وصفان سلبيان فلا يوجبان حكما حتى يقتضي كون الله تعلى قديما باقيا بحيث يعد ان من المعنوية وذا لا ان المعنوية لما لازمة لصفات وجودية والقدم والبقاء ليسا وجوديين هذا اذا ما اختاره الجمهور والذي عند الشيخ الاشعري ان البقاء صفة معنى وان المعاني ثمان صفات في جوهرة قول الشيخ ابي القاسم الشاطبي : حي عليم قدير والكلام له ، باق سميع بصير ما اراد جرا ،
وكونه باقيا على هذا من المعنوية وكذا من يجعل القدم ايضا من المعاني يعد كونه قديما من المعنوية فتكون المعنوية على زيادة الادراك الصائبة ثلاث عشرة وهي كونه قادرا وكونه مريدا وكونه عالما وكونه حيا وكونه سميعا وكونه بصيرا وكونه متكلما وكونه مدركا بانواعه الاربعة وكونه قديما وكونه باقيا **قوله** على المعاني اي هذه المعاني الاخر على المعاني اي المعنوية والجملة نعت لمعاني اخر **قوله** صفة معنوية مفعول ثان لتسمى والملازمة المذكورة بين المعاني والمعنوية من الجانبين فكل منهما ملازم للاخرى ولنراعه بما الملازمة وانظر هل يجي المتن الى المعاني وفي الشرح تارة الى المعنوية وتارة الى المعاني **قوله** لا تتصف بوجود ولا عدم اما نفي الوجود عنها فمن وجهين بلا ثبوت فلان الثابت عنه متبتي الواسطة قد يكون موجودا بالاحتياج الى اخراجه واما عند غيرهم فالثابت رديف الموجود واما نفي العدم عنها فمن يليه فبيان ان الثابت لا يكون معدوما وللذي يليه نفي الوجود فمن بينهم ثبوت العدم فنعم قوله فقوله معللة بمعنى قائم بالذات احترازا عن الاحوال **قوله** بصفة الواسطة النفسية **قوله** وهو تابع الصفة المعنوية تقسيم للحكم الموجب **قوله** بين الوجود والعدم لرفع النزاع الشهير بين المتكلمين في انه بين الوجود والعدم والواسطة

اي لا وان المعدوم ثابت وشيء اي لا وانقسمت المذاهب في المسئلة اربعة حسب الاحتمالات العقلية وهو انه هل بين الوجود والعدم واسطة اي لا وهل المعدوم ثابت ام لا المذهب الاول نفيهما معا وهو مذهب الشيخ وجمهور اهل السنة بمعنى انه لا واسطة بين الوجود والعدم وان المعدوم ليس بثابت ولا شيء بناء على ان الوجود والثابت والشيء مترادفة وهذا الحق حتى قال سعد الدين لنا في الغاية مذهبه في نفي ثبوت المعدوم وشيئيته وفي نفي ثبوت الواسطة الضرورة فانها قاضية بذلك اذ لا يعقل من الثبوت الا الوجود ذهنا او خارجا ومن العدم الا النفي والثبوت والشيئية تساوي الوجود فالثابت في الاذهان او الخارج موجود فيه وكما لا تعقل الواسطة بين الثابت والمنفي فكذا لا بين الوجود والعدم والنازع مكابر وجعل الوجود اخص من الثبوت والعدم من النفي وجعل الموجود ذاتا لها الوجود والمعدوم ذاتا لها العدم لتكون الصفة واسطة اصطلاح لا مشاحة فيه انتهى والثاني اثبات الاول وهي الواسطة واليه ذهب من اصحابنا القاضي وامام الحرمين اولا ومن المعتزلة ابو هاشم فقالوا المعلوم ان لم يكن له ثبوت في الخارج فهو المعدوم وان كان له ثبوت فان كان ثبوته باستقلاله وباعتبار ذاته فهو الموجود وان كان باعتبار التبعية للغير فهو الحال فهو واسطة بين الموجود والمعدوم لانه عبارة عن صفة للموجود فلا تكون موجودة ولا معدومة قال في شرح المقاصد والمراد انه صفة لا تعلم ولا يخبر عنها باستقلال بل بتبعية للغير والذات تعلم وحدها او هي لا تكون لها موجودة او معدومة بل لا معنى للموجود الا ذات لها صفة الوجود وللمعدوم الا ذات لها صفة العدم والصفة لا تكون ذاتا فلا تكون موجودة ولا معدومة فلذا لا يفيد بالصفة واحترز بقولهم الموجود عن صفات المعدوم فانها تكون معدومة اصلا ويقولهم لا موجودة عن الصفات الوجودية مثل السواد والبياض ويقولهم ولا معدومة عن الصفات السلبية وذكر عن بعضهم ان اول من قال بالحال ابو هاشم وحاصل القول فيه بان لا عراض انتهى لا تكون مشروطة بالحياة كاللون والرائحة لا توجب لمن قامت به حالا والصفة لا الكون فانه يوجب لمحله الكائنية وهي من الاحوال واما الاعراض المشروطة بالحياة فانها توجب لمحالها احوالا كالعلم للعالمية والقدرة للقادرية وزعم القاضي وامام الحرمين

Copyright © King Saud University